تعقيب الدكتور الفونس عزيز
على بحث الدكتور جلال أمين

قدم الدكتور جلال أمين للمؤتمر ورقة ممتازة كما عودنا دائما، تنازل فيها احدى قضايانا المصيرية ألا وهى قضية الانفتاح الأقتصادى على اسرائيل. لقد عرض الدكتور جلال هذه القضية باسلوبه العلمى المتعمق واسلوبه الأدبى الشيعة فى تسلسل منطق جيد وبنظر، شمولية موضوعه يبدى قلقه على مستقبل الاقتصاد المصرى من آثار الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل.

فى هذه الورقة يطرح الاستاذ الدكتور جلال امين ثلاثة أسئلة رئيسية :

السؤال الأول يدور حول الدواعى التى جعلت الانفتاح الاقتصادى لمصر على اسرائيل مطلبا ملحا لاسرائيل، فى الوقت الذى لايمكن ان يتطرق الى الذهن - كما يؤكد الدكتور جلال - أن هذا كان يشكل مطلبا من مطالب الجانب المصرى فى المفاوضات.

ولتوضيح تلك الدواعى عرض الدكتور جلال لأهم تطورات الاقتصاد الاسرائيلى منذ عام ١٩٤٨، ووضح من خلال هذا العرض ان نمو الاقتصاد الاسرائيلى بسبب ضيق السوق المحلى فى ناحية وندرة المواد الأولية من ناحية أخرى، حكوم اساسا بمعدلات نم الصادرات، الأمر الذى يعنى أأن الصادرات الاسرائيلية تلعب دورا قياديا فى عملية النتيجة الاقتصادية.

ولادراك المسئولين فى اسرائيل لهذه الحقيقة لجأت اسرائيل الى عند الكثير من الاتفاقات مع السوق الأوربية المشتركة والولايات المتحدة واليابان، كما لجأت الى تخفيض قيمة عملتها عدة مرات. كل ذلك لتحقيق الزيادات المطلوبة فى الصادرات حتى لايختنق الاقتصاد الاسرائيلى. الا أنه رغم كل تلك الجهود فشلت اسرائيل فى تحقيق زيادة الصادرات بالمعدلات المطلوبة.

و يذكر الدكتور جلال ان هذا الوضع انعكس على الكثير من الكتابات الحديثة فى اسرائيل حيث ركزت على ضرورة سلك كل السبل لزيادة معدلات نمو الصادرات باعتبارها الشرط الاساسى لمنع معدل نمو الاقتصاد الاسرائيلى من الندهور. وهكذ- كما يهكر الدكتور جلال- فان فتح اسواق جديدة للتصدير أصبح يشكل مطلبا على اكبر قدر من الأهمية فى مطاب السياسة الاسرائلية ، ثم يستطرد الدكتور جلال ليضيف ، فيتح الاسواق المصرية بالذات ولأسباب عددها يمث بالنسبة للسياسة الاقتصادية لاسرائيل اهمية متميزة .

فى هذا العرض يخلص الدكتور جلال الى أن الدافع الرئيسى الذى جعل الانفتاح الاقتصادى لمصر على اسرائيل مطلبا ملحا لاسرائيل انما يتمثل اساسا فى أهمية فتح السوق المصرى للمساهمة فى حل مشاكل الاقتصاد الاسرائيلى فى مواجهة عجز ميزان المدفوعات واذ كنت اتفق اتفق تماما مع الدكتور جلال على أهمية هذا الدافع ، الا أننى ارى أن هناك فى الدوافع الأخرى مالا يقل أهمية وليسمح لى الدكتور جلال فى اضافة الدوافع .

أولا : تستهدف اسرائيل تعميق الخلافات وتوسيع الفجوة بين مصر والبلاد العربية ، ذلك لأنه اذا كان التقارب السياسى بين مصر واسرائيل قد تسبب فى الوضع الراهن فى سوء العلاقات بين مصر والدول العربية ، فان التقارب الاقتصادى الذى يترتب على الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل سيزيه الأرضاع سوءا.و يعقد الموقف العربى أكثر ويجعل تصحيحه أكثر صعوبة من هنا يمكن القول بان احد الدوافع الرئيسية وراء مطلب اسرائيل الملح فى الاسراع بتطبيع العلاقات الاقتصادية يكمن فى تخطيطها الاستمرار تدهور الموقف العربى ودفعه للأسوأ.

ثانيا : تستهدف اسرائيل من تطبيع العلاقات الاقتصادية تدعيم التقارب السياسى الذى بدأ بينى مصر واسرائيل ذلك لأن الانفتاح الاقتصادى ومايترتب عليه من قيام مصالح اقتصادية متبادلة متشابكة انما يضع اساسا ماديا لتدعيم الوضع السياسى الحالى بين مصر واسرائيل.

ثالثا مهما كانت أهمية السوق المصرى للاقتصاد الاسرائيلى فان غزو هذا السوق انما تستهدف منه اسرائيل غزو السوق العربى الكبير فيما بعد املا فى من جانبها فى تحقيق الظروف المواتيه لذلك ، لأنه ايا كانت طبيعة الظروف المرحلية التى تمر بها العلاقات المصرية العربية فان مصر أولا وأخيرا هى جزء من الوطن العربى .

رابعا أن قيام مصالح اقتصادية مشتركة بين مصر واسرائيل من وراء ذلك اعاقة أية محاولات فيما بعد لاستئناف المسيرة نحو تحقيق تكامل اقتصادى عربى متكافىء العمل بدلا منه على قيام تكامل غير متكافىء يقوم على التبعية بين بلاد منطقة الشرق الأوسط تحتل فيه اسرائيل مركزا قياديا تأمل فى تحقيقه استئناف الى الفوارق التكنولوجية بينها و بين باقى بلاد هذه المنطقة و بذلك تتاح الفرئة للصهيونية لتحقيق احلامها التوسعية الطموحية.

وأخيرا وليس آخر فان تحقيق الانفتاح الاقتصادى لمصر على اسرائيل انما يهنىء لاسرائيل الظروف المواتية لوقف تيار النزح الذى يدد كيانها والعوده بتيار الهجره الى مستواه السابق حيث ان قيام ظروف اقتصادية طبيعية بين اسرائيل وأكبر دولة عربية فى شأنه أن يبث الطمأنينة والاسيقرار فى الدولة الاسرائيلية.

هذا باختصار بعض الدواعى الحقيقية التى تكمن وراء المطلب الملح لاسرائيل فى الضغط أجل الأنفتاح الاقتصادى على اسرائيل.

انتقلبعض ذلك الى **السؤال الثانى** الذى طرحه الدكتور جلال و يدور حول آثار هذا الانفتاح على مستقبل الاقتصاد المصرى. واننى اتفق تماما مع الدكتور جلال فى كل ماذكره فى هذا الصدد وخاصة ما اشار اليه من أن نوع العلاقة التى تريد اسرائيل اقامتها مع الدول العربية هى مماثلة تماما للعلاقة القائمة بين الولايات المتحدة ودول امريكا اللاتينية، كذلك ماأشار اليه من أن النفع الذى يمكن أن يعود على الاقتصاد المصرى فى الانفتاح على السوق الاسرائيلية لايمكن مقارنته بالنفع العائد على اسرائيل من انفتاحها على مصر. وايضا تلزم الاشارة الى تلك النقطة التى تعد على جانب كبير من الأهمية والتى اوضح فيها الدكتور جلال أن الخطر الاقتصادى من الانفتاح على اسرائيل يمكن أن يكون اشد فى خطر انفتاح مصر على اقتصاد اكثر قوة كالولايات المتحدة أو السوق الأوربية المشتركة.

واستكمالا للصورة التى أوضحها الدكتور جلال فى بحثه فى مجال آثار الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل أود مجرد الاشارة سريعا الى بعض الأثار الأخرى التى اعتقد بأهميتها. فى هذه الآثار مثلا ماقد يتصل بالنيل فى استقلالنا الاقتصادى، فكما نعلم فان الاقتصاد الاسرائيلى ليس له كيانه الذاتى المستقل إذ يفتقد المقومات الاساسية للكيان المستقل فالكثير من أنشطة صناعاته الرئيسية وانشطة الخدمات هو امتداد عضوى للشركات المتعددة الجنسية فى الخارج، تلك الشركات الدولية العملاقة التى لها اليه

الطول فى ادارة وتوجيه الاقتصاد الاسرائيلى ، الاسر الذى يعنى ان قيام مصالح اقتصادية متشابكة مع الاقتصاد الاسرائيلى قد يعرضنا لمحاولات تفقدنا السيطرة على مقدرات اقتصادنا بعد أن قطعنا منذ اواخر الخمسينات شوطا متقدما فى تدعيم استقلالنا الاقتصادى والمفروض أنه نستمر قدما فى اتجاه تدعيم هذا الاستقلال لا ان تعرضه للانتكاسات.

وعلى سبيل المثال فى هذا الصدد فقد ورد فى بعض المصادر (مشكلات الانتقاد الاسرائيلى للاستاد ابراهيم نوار- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - صـ١٢) ان اسرائيل تحتل المركز الثالث بعد الصينى والهند فى حجم انتاج الاسلحة بين الدول النامية. فكيف يتسنى لاسرائيل أن تنتج هذا الحج من الاسلحة وهى التى تعانى من نقص شديد فى الثروة المعدنية والمواد الأولية الا اذا كانت تخضع تمام لاحتكارات السلاح الدولية ، ومن المنطق ونحن نحاول أن نتعرف على آثارالانفتاح الاقتصادى على اسرائيل ان نبدى بعض المخازف من الآثار المقوقه للنمو التى قد تصيب اقتصادنا من جراء الانفتاح على مثل تل الاحتكارات ونحن اقتصاد نامى على عليه تخلفه ان يبنى نفسه فى مجال الغذاء والكساء والاسكان وما الى ذلك من ضرورات الحياة الملحة لا أن ندخل فى متاهات احتكار السلاح مثلا.

كذلك من حقنا أن نبدى بعض المخاوف من آثار الانفتاح على اقتصاد له صلاته الوثيقة والمشبوهة باقتصاد جنوب افريقيا. وان كنت استبعد قيام علاقات مع اقتصاد جنوب افريقيا الا اننا معرضون لخطر قيام مثل تلك العلاقات ولو بشكل غير مباشر الأمر الذى لابد أن يسبب لنا الأضرار الكثيرة فى مجال القيام التجاره والتعاون الاقتصادى مع الكثير من البلاد الافريقية.

ايضا يجب ألا ننسى ان الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل فى ظل قانون الانفتاح الرئيسى واقصد به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والخاص بتشجيع رأس المال الأجنبى ومايتيحه من امتيازات واعفاءات قد يمكن اسرائيل فى محاولة السيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية والحاكمة فى اقتصادنا القومى. وهذا خطر يجب أن نتنبه له ونحتاط له.

وفى هذا الصدد فان اخشى مانخشاه هو احتمال وقوعنا تحت سيطرة الشبكة المصرفية الاسرائيلية والتى فى خلال الصهيونية العالمية تشارك فى السيطرة والهيمنة على دوائر المال العالمية الأمر الذى يمكن ان يستبب فى ظل ظروف معينة فى ضفه اقتصادنا اذا مالزم الأمر أن خطورة هذا الأثر لايجب أن تغيب عن بالنا اذا ماتذكر ظروفنا قبل التصير

والتأميم قبل عام ١٩٥٦. أن من واجبنا أن نتسائل هل الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل قد يؤدى بنا الى العودة الى الوراء.

هذه فى اشارة سرعية بعض تلك الآثار التى قد تترتب على الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل.

انتقل بعد ذلك الى **السؤال الثالث** والخاص ببعض التصورات الممكنة لما يمكن ان يكون عليه طريقة تعاملنا مع آثار الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل على مستقبل الاقتصاد المصرى.

وفى هذا الصدد طرح الدكتور جلال قضية اساسية هى مقاومة الغزو الاقتصادى الاسرائيلى، وعبر عن امله فى الا تقع مسئولية مقاومة هذا الغزو على عاتقه المواطن الفرد سواء كان منتجا ام مستهلكا و يتطلع الى مشاركة المسئولين عن السياسة الاقتصادية فى مقاومة هذا الغزو.

و يطرح الدكتور جلال بعض التصورات الممكنة لمقاومة هذا الغزو و يؤكد على حاجتنا الى «عوده الوعى» الوعى بالمكاسب التى حققتها اقتصادنا وشعبنا من تجربة التنمية المستقله التى بدأنا منذ أواخر الخمسينات بالرغم مما شال هذه التجربة من قصور شديد فى بعض الجوانب ندركها جيدا.

وفى ضوء هذه الأفكار الرئيسية والعامة جدا التى ضمنها الدكتور جلال الجزء الأخير من بحثه قد يكون من الأهمية التأكيد على بعض القضايا التى تستحق الاهتمام والمناقشة لنتخذ منها اسلوبا علميا لمقاومة الغزو الاقتصادى الاسرائيلى:

أولى هذه القضايا قضيو التخطيط الاقتصاذ الشامل وتحديد أولو يات التنمية فى ظل استراتيجية تنمية مستقلة مع التركيز على تخطيط التجارة الخارجية وتخطيط الواردات، وشد الانتباه الى خطورة استمرار سياسة الاستيراد بدء تحو يل عملة حتى لايتستر الغزو الاقتصادى الاسرائيلى وراء هذه السياسة و يثبت اقدامه

قضية أخرى هامه قضية تدعيم القطاع العام و وقف محاولات تصفية أهم أصل يمتلكه الشعب.

قضية ثالثة تدعيم البنك المركزى لممارسة سلطانه كبنك للبنوك ليواجه محاولات السيطرة الأجنبية المصرفية وحتى يقف ضد أية محاولات تعثف باستقرارنا النقدى.

وفى ختام التعليق اذا جاز لى ان اقترح أن اقترح شيئا على المؤتمر فاق استاذنكم فمغ التقدم باقتراح يتمثل فى الدعوة الى عقد مؤتمر مشترك مع اتحاد الصناعات يكون موضوعه «تدعيم الصناعات الوطنية».

وأخيرا أود أن أقول أن الأمر حقيقة يحتاج الى التروى والدراسة المتأنية فى جانب المسئولية عن السياسة الاقتصادية. وفقنا الله جميعا فى بذل الجهود الشريفة والأمينة للحفاظ على استقالنا الاقتصادى.